

مكانة القوى الصاعدة في النظام الدولي الجديد / الصين والهند نموذجاً 2010-2021 (فرص الصراع والتعاون)

د. محمد سيف رمضان

كلية العلوم السياسية / جامعة النهريين

تعد كل من الصين والهند قوى إقليمية ورئيسة في النظام الإقليمي والدولي، وذلك لما لهما من أدوار مهمة في قارة آسيا، كما إن كلا البلدين يمتلكان من مقومات القوة ما يؤهلهما للعب دور إقليمي ودولي فاعل على مستوى الأبعاد جميعاً، سواء القوة العسكرية أو الاقتصادية أو التكنولوجية والسياسية والثقافية، والتي تمكنهما من أداء دور محوري على المستويين الإقليمي والدولي، وتبين أهميتها من خلال ما تحظى به القارة الآسيوية من أهمية، والتي تضم عملاقين نوويين متجاورين هما كل من الهند والصين، ذات الكثافة السكانية الأكثر في العالم، كما إنهما يمتلكان حضارتين إنسانيتين كبيرتين، وهي الهندية، والكنفوشية، فضلاً عن ذلك وجود فرص استثمارية كبيرة بسبب رخص الأيدي العاملة والمؤهلة للعمل، فكل منهما له مصالح متعارضة متمثلة بالنزاعات الحدودية المستمرة بينهما، وعدم قدرة أي من الطرفين على تحقيق السيطرة الفعلية في الأمور السياسية والاقتصادية، والسبب في ذلك يعود إلى عالم تحكمه التحالفات والشركات متعددة الأطراف، وتتنفي فيه القدرة الفردية على مواجهة التحديات الموجودة سواء الإقليمية أو الدولية، وعليه يمكن القول إن احتمالات التقارب الهندي الصيني أكثر من احتمالات التباعد بينهما، خاصة في ظل تبعية كل منهما إلى الآخر في جانب معين من جوانب القوة، فضلاً عن ذلك هناك العديد من المؤشرات التي تشير إلى انتقال مركز التحولات العالمية مستقبلاً إلى قارة آسيا، ووصف القرن الحادي والعشرين بالقرن الآسيوي.

الكلمات المفتاحية: العملاقان الآسيويان، العلاقات، المعوقات، المستقبل.

Rising Powers Standing in the New International System / China and India as a Model 2010-2021: Opportunities of Conflict and Struggle

Asst. Inst. Muhammed Saif Ramadhan

Al-Nahrain University/ College of Political Science

China and India are regarded as major regional powers within both the regional and international systems, owing to the important roles they play in the Asian continent. Both countries possess substantial elements of power that qualify them to perform an active regional and international role across all dimensions, including military, economic, technological, political, and cultural power. These capabilities enable them to assume a pivotal position at both the regional and global levels. Their significance becomes particularly evident given the importance of the Asian continent, which hosts two neighboring nuclear giants—India and China—each among the most populous countries in the world. Moreover, both

states are rooted in major human civilizations, namely the Indian and the Confucian civilizations, as well as the availability of huge investment opportunities due to the low-cost of qualified workforce. Hence, each one has conflicting interests represented by continuous boarder conflicts and the inability of any of the two parties to achieve actual command in political and economic issues, which is caused by a world governed by multilateral alliances and partnerships and where individual ability cannot counter existing challenges whether regional or international. Accordingly, it can be argued that the possibilities of China-India convergence are more than possibilities of estrangement between them, especially in light of their dependence on each other in certain aspect of power. In addition, there are many indicators that point out to the transition of global transformations center to Asia continent in the future and designating the twentieth-first century as the Asian century.

Keywords: The two Asian Giants, relations, constraints, future.

القبول

2026/2/2

الارجاع

2026/1/13

الاستلام

2026/1/2

المقدمة

إن العلاقات الصينية الهندية تعدّ من أهم العلاقات الثنائية، ليس في منطقة آسيا فقط، وإنما على مستوى العالم أجمع، وتأتي أهمية هذه العلاقة كون أن الصين والهند عملاقان صاعدان، ويمتلكان نموًا اقتصاديًا سريعًا، وهما من أكثر الدول في العالم سكانًا، كما إن العلاقات بين البلدين تعززت نتيجة إدراك كل منهما أهمية الطرف الآخر ووزنه ونفوذه، الأمر الذي سينعكس على الطريقة التي ستدار بها السياسة الدولية في القرن المقبل، سواء الإقليمية منها أو الدولية، ومن هنا تعززت العلاقات الثنائية بين الصين الهند، وطبيعتها لما لها من أهمية بالغة ومؤثرة.

ومن الجدير الإشارة هنا إلى أن هناك مدرستين فكريتين مختلفتين، تناقش إحداهما طبيعة العلاقات الصينية الهندية، إذ تتخذ المدرسة الأولى وجهة نظر واقعية، فتشير فيها إلى وصف العلاقات والتفاعلات بين كلا القوتين الناشئتين بأنها معادية أو تناضلية من أجل الهيمنة على القارة الآسيوية، الأمر الذي قد يؤدي إلى المواجهة العسكرية بينهما، أو عسكرة المنطقة على الأقل بشكل كبير، كما إن احتواء الحرب بينهما يتم نتيجة لامتلاك كل منهما أسلحة نووية ويعملان على زيادة إمكانيتهما في الحروب التقليدية.

بينما تنتهج المدرسة الفكرية الثانية وجهة نظر ليبرالية، فهي تنظر إلى الصين والهند على أنهما سوقين ناشئين رئيسين، يدعمان التبادل التجاري، والتجارة، والتعايش السلمي في عالم يتزايد

فيه الترابط أكثر فأكثر، وعلى الرغم من أنه لا يوجد تقدم كبير في بعض المجالات مثل قضية الحدود وغيرها، إلا أن هناك مجالات عدة للتعاون بين الصين والهند، وعليه فإن هذه المدرسة ترى أن الثقة متغير مهم للتعاون المستدام، كما إن الافتقار إليها عامل حاسم في طبيعة العلاقات بين الهند والصين.

وانطلاقاً من رؤية المدرستين، يمكن القول بأنه في ظل صعود كلا البلدين كعملاقين صاعدين، فإن هناك العديد من الأمور التي دفعت العلاقات الصينية الهندية إلى التعاون والتقارب في العديد من المجالات، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك توجد تحديات عدة وقيود رئيسة تحول دون تطور العلاقات الثنائية إلى المستوى المطلوب.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في طبيعة المكانة التي يمكن أن تشغلها كل من الصين والهند في صياغة النظام الدولي، وذلك من خلال التعرف على المشكلات التي يمكن أن تواجهها سواء على صعيد قدراتها الذاتية، أو على صعيد التنافس معها، وبناءً على ذلك؛ فإن إشكالية الدراسة ستدور بشأن التساؤل الرئيس الآتي: ما أبرز العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقات الصينية الهندية؟ وستتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما طبيعة العلاقة بين الهند والصين؟، وما هي الفرص التي ساعدت على تعزيز العلاقة وتطورها؟
2. بيان أهم التحديات والإشكاليات التي تحول دون تطوير العلاقة بين البلدين إلى المستوى المطلوب.
3. الآفاق المستقبلية لطبيعة العلاقة بين الصين والهند.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذه الدراسة من اتصالها بأحد أكثر القضايا تعقيداً في حقل السياسة الدولية، إذ تتناول طبيعة العلاقة بين الصين والهند، بوصفها من أبرز العلاقات الثنائية في النظام الدولي، لا سيما في ظل ما يشهده البلدان من نمو سكاني واقتصادي متسارع، ويعكس ذلك أن أي تقارب سياسي أو تعاون اقتصادي بينهما يمكن أن يشكل أحد الأعمدة الأساسية للاستقرار الإقليمي والدولي، كما تسهم هذه الدراسة في توضيح السياسات الممكنة لمعالجة جوانب الخلاف القائمة

بين الطرفين في عدد من القضايا، وبيان سبل توظيف الفرص المتاحة بما يعزز مسار العلاقة الثنائية، وعليه، فإن هذه الدراسة توفر إطاراً معرفياً مفيداً للمهتمين بالشؤون الآسيوية عموماً، وبالعلاقات الصينية-الهندية على وجه الخصوص، من خلال تسليط الضوء على طبيعة هذه العلاقات وتطورها وآفاقها المستقبلية.

هدف البحث

إن أهداف الدراسة تتمثل في الآتي:

- تحديد المقومات والمرتكزات الاقتصادية والسياسية التي تمتلكها الدولتان.
- تحديد ملامح ومحددات العلاقات الصينية-الهندية المعاصرة.
- بيان الآفاق المستقبلية للعلاقات الصينية الهندية في النظام الدولي.

فرضية البحث

تتطلق الدراسة من فرضية مفادها أن كلاً من الهند والصين يمتلك من المقومات والإمكانات ما يؤهلها أن يحتلان مكانة مهمة على المستويين الإقليمي والدولي، فكلتا البلدين يسعيان إلى إيجاد حلول عاجلة لمشكلتهما الداخلية، وتجاوز خلافتها الإقليمية، الأمر الذي سيعزز من تطور العلاقات بين الهند والصين لكي يؤدي كل منهما أدواراً إيجابية في النسق الدولي، وذلك من خلال تطوير منظومة تعددية دولية إيجابية، والتي تسهم في تعزيز التوازن الإقليمي.

هيكلية البحث

المبحث الأول: أبرز الفرص المعززة للعلاقات الثنائية بين الصين والهند.

المبحث الثاني: أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه العلاقات (الصينية-الهندية).

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الصينية-الهندية في النظام الدولي.

المبحث الأول: أبرز الفرص المعززة للعلاقات الثنائية بين الصين والهند.

تتمثل الفرص المعززة للعلاقات الثنائية بين البلدين بالآتي:

أ. التغييرات في القيادة

فقد تولى (شي جين بينغ) السلطة في الصين عام (2013)، بينما تولى السلطة في الهند (ناريندرا مودي) عام (2014)، فهذا الأمر يمثل فرصة مهمة من أجل إعادة ترتيب العلاقات بين الدولتين، كما إن تكنولوجيا المعلومات والترابط الاقتصادي ساعد على إحداث تغييرات في العالم

مطلع الألفية الجديدة، وعليه فإن الصين والهند تفهم كل منها ضرورة التكيف مع هذه التغيرات الواسعة من أجل التطور لتحقيق سياسة مستدامة واستقرار اقتصادي، كما إن إدراك قادة البلدين ضرورة تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعبهما، وذلك لأن الأمن والاستقرار الحقيقي يكمن فيهما من أجل تحقيق التنمية، كما إن الواقع الذي برز بعد الحرب الباردة في ظهور نظام عالمي قائم على التعاون بين الدول من خلال المشاركة البناءة في التنمية والاقتصاد والتجارة، وإن مستقبل العلاقات بين الدول يقوم على أساس التعاون حتى في ظل وجود بعض الأفكار المهيمنة وغيرها من الأفكار المماثلة، فكل منهما يدرك أهمية تحقيق التعاون والابتعاد عن المشكلات والأحداث الماضية، وذلك من خلال الاتفاقيات المتبادلة، وعليه فإن البلدين عملا على إيجاد الحلول لمختلف المشكلات من خلال التفاوض، لا سيما أن هذا الوقت الحاضر يعد من أفضل الأوقات من أجل تحقيق التعاون بين الصين والهند إلى أعلى قدر ممكن للوصول له⁽¹⁾.

الأمر الذي دفع (ناريندرا مودي) إلى بذل قصار جهده من أجل إعادة ترتيب العلاقات من خلال عدم استخدام الهند سياستها السابقة تجاه الصين، وقد أدرك بصورة صحيحة أهمية الشراكة الاقتصادية من خلال عدم السماح للمشكلات الأمنية الجيوسياسية للتأثير عليه، وفي المقابل فقد بيّن الرئيس الصيني (شي جين بينغ) أهمية التعاون الاقتصادي الذي من الممكن أن يكون المحرك الأساس للدولتين الآسيوية، بعيداً عن المنافسة الاستراتيجية، ومن الجيد ذكره هو اهتمام (ناريندرا) بالأمور الاقتصادية، إذ يحاول توسيع العلاقات التجارية بين الصين والهند، وذلك من خلال الابتعاد عن الطرق السابقة، ومنها سيطرة أقسام صغيرة من الأمن الوطني لمدة طويلة على الخطاب والمفردات، فضلاً عن أجندة العلاقات بين الدولتين، مما يعني فقدان المركزية للحكومات، وفقدان قطاع الأعمال والمجتمع المدني دوره الحقيقي في تشكيل العلاقات الضرورية مع الصين، وعليه يمكن القول بأنه يمكن تأخير المنافسة بين كلا البلدين إلى أن يحين الوقت الذي يكون فيه كلتا الدولتين قد قامت بتحديث اقتصادهما، كما يسعى (ناريندرا مودي) إلى جذب الاستثمارات الصينية من أجل تعزيز الصناعة التحويلية في الهند، والتقليل من العجز التجاري، ومعالجة النقص الكبير في البنى التحتية، فضلاً عن ذلك فقد وضع (ناريندرا مودي) المورث الثقافي في عمق العلاقة الجديدة مع الصين، ففي السابق فإن الهند قد سعت إلى دفن الخلافات الثنائية الخطيرة بشأن العديد من الأمور، منها النزاع الحدودي وصولاً إلى المنافسة الإقليمية، لذلك كان لا بد أن

يكون الخطاب التضامني ضد الاستعمار موجود، وقيام الوحدة الآسيوية من أجل السعي إلى وجود نظام عالمي متعدد الأقطاب⁽²⁾.

كما بيّن رئيس مجلس الدولة الصيني (لي كه تشيانغ) أن الصين على استعداد للعمل مع الهند من أجل تحقيق استراتيجيتها التنموية، وتقوية علاقاتها السياسية، وزيادة المنافع المشتركة من أجل التقدم في المجال التعاوني والمعرفي، وفي هذا الشأن قد وضح (ناريندرا مودي) الشعور ذاته من خلال زيارته (شي جين بينغ) للهند في (سبتمبر 2014)⁽³⁾.

وقد شهد عام (2018) تغييراً جذرياً في العلاقات بين البلدين، إذ عقد الرئيس الهندي، والرئيس الصيني أول قمة غير رسمية في (وهان) من أجل توضيح وجهات النظر بشأن الأمور المهمة في العلاقات الثنائية والعالمية، وبيان أهم الأولويات لتحقيق التنمية الوطنية من خلال الحوار، الأمر الذي ساعد على فهم مشترك لطبيعة العلاقات بين البلدين مستقبلاً، من خلال قيامها على أساس الاحترام المتبادل الهادف لتحقيق التنمية لكلاهما، بعيداً عن الخلافات ذات التأثير المتبادل⁽⁴⁾.

ب التعاون الاقتصادي

ركزت القيادة الجديدة في كلا البلدين على أهمية هذه الفرصة لما لها من دور مؤثر في تطوير التعاون الاقتصادي المشترك، إذ وضع الرئيس الصيني (شي جين بينغ)، والرئيس الهندي (ناريندرا مودي) التنمية الاقتصادية المحلية في أولويات سياستهما الخاصة، وعليه فقد عمل كل من (ناريندرا مودي) و (شي جين بينغ) على التقليل من الخلافات باتباع طرق واعية لا تؤثر في عرقلة تحقيق التعاون الاقتصادي المشترك، لذلك فإن الصين كثفت من جهودها لبناء نظام اقتصادي قائم على أساس على التعاون الخارجي، وعليه فقد طرحت فكرة إعادة إنشاء طريق الحرير، والذي يعود إلى قرون من إنشاء طريق حرير البحري، الذي يشير إلى أن الطريق البحري قد حسن من طبيعة العلاقات مع جنوب شرق آسيا عبر بناء مدن ساحلية على طول الطريق المرتبط بالمناطق الاقتصادية الداخلية في الصين، كما إن الهند والصين دعت من أجل الانضمام إلى هذه المبادرة⁽⁵⁾.

إن الهند تعد شريكاً مهماً للصين في دعم التعاون الاقتصادي، فالهند خلال الاجتماع الأول عام (2014) أصبحت واحدة من أوائل الأعضاء المتوقعين في البنك الآسيوي للاستثمار في

البنى التحتية، بينما استضاف الاجتماع الثاني في أواخر (يناير 2015) كبار المفاوضين له في مومباي، كما استضافت الهند الاجتماع الثالث في (النصف الثاني من عام 2015) من أجل العمل المشترك للممر الاقتصادي بين الهند وميانمار وبنغلاديش والصين، وفي ظل ما تقدم تبرز أهمية التعاون لكلا البلدين لتحقيق التعاون المبادرات الاقتصادية، فالصين قد أبدت استعدادها من أجل التنسيق والتفاهم مع الهند لربط مبادرات الحزام والطريق بمشروع "طريق التوابل" Spice Route " و "موسم Mausam" في الهند، من أجل تحقيق فوائد واضحة لكلا البلدين، ولشعوب المنطقة كلها، ويمكن القول بأن مقترح مبادرة طريق الحرير يمثل فرصة للهند وبلدان إقليمية أخرى من أجل تقوية التعاون الثنائي والإقليمي، ويمكن للهند أيضاً الاستفادة من الخبرة الصينية في مجال البنى التحتية البحرية، مما يساعد على الربط البحري الهندي الآسيوي⁽⁶⁾.

وقد عمل البلدان على تقديم المساعدات الإنسانية والاستجابة للكوارث المختلفة عبر قيام التعاون البحري الهندي، والبحري التابع لجيش التحرير الشعبي الصيني، من خلال قيام الصين بدعوة الهند لحضور اجتماعات (قمة الإبيك) في بكين، كما إن قيامها بدعوة الهند هو من أجل أن تصبح الهند عضواً في منظمة شنغهاي للتعاون، والتي ستعود بالفائدة على الوضع الإقليمي، والتعاون الاقتصادي، وقد وضع الرئيس الصيني (شي جين بينغ) أنه يسعى إلى زيادة التجارة مع دول جنوب آسيا إلى (150 مليار دولار)، ورفع حجم الاستثمار في جنوب آسيا إلى (30 مليار دولار) على مدى السنوات الخمس المقبلة⁽⁷⁾.

إذ سعى البلدان إلى ازدهار التجارة حتى في وجود خلافات في مصالحهما السياسية، فالصين والهند يعدان من أكبر الاقتصاديات في العالم، إذ إن متوسط معدل النمو (٢,١٠ و ٢,٧) في المائة على التوالي، فمعدلات النمو بين البلدين متقاربة إلى حد ما حسب المعطيات، وأضيف إلى ذلك أن التجارة بين البلدين قد نمت بشكل كبير ومتسارع أكثر من تجارة الصين مع دول أخرى، فالتجارة بين البلدين قد نمت بمعدل سنوي بلغ (30%) في عام (2025) بمقدار (70) مليار دولار، وتتوقع الهند بأن الصين ستصبح قريباً أكبر اقتصاد في العالم، وتعلم الصين بأنها لا تقدر أن تمنع الهند من أن يكون ثالث أكبر اقتصاد في العالم خلال (10-15) عاماً، هذا فضلاً عن أن كلا الطرفين ينظر للأخر على أنه من أسرع وأكبر الأسواق لقيام الشركات بالاستثمار، كما إن الجانبين قد قررا توسيع مجال التعاون بينهما عند تقاطع الصين سياسياً من

التقدم نحو الغرب، وسياسية الهند شرقاً بعد اللقاء الذي حصل بين وزير الخارجية الصيني (وانغ يي) ونظيرته وزير الخارجية الهندي (سوشما سوراج)، وعليه فقد وصل التعاون بين الدولتين إلى مستويات عالية وواضحة وبالذات في مجال الاستثمار والتجارة⁽⁸⁾.

كما أقر الرئيس الصيني (شي جين بينغ)، بأنه سيدفع مبلغ (20) مليار دولار من الاستثمارات الصينية في الهند خلال السنوات الخمس المقبلة من عام (2014)، وعملاً على تحديث نظام السكك الحديدية محلياً وخارجياً من خلال تطويرها، لكي تزداد سرعة القطارات، فضلاً عن تطوير الطاقة النووية في الهند، في المقابل فإن الصين تعمل على إنشاء مدينتين صناعية في الهند، واحدة منها في ولاية غوجارات، وأما الثانية في ولاية (ماهاراشترا)⁽⁹⁾.

وقد أعلن الرئيس الصيني (شي جين بينغ) أنه من الممكن أن يساعد الهند في تطوير بنيتها التحتية، وفتح السوق الصينية أمام الأدوية الهندية، فضلاً عن خدمات تكنولوجيا المعلومات، وفي المقابل أعلن الرئيس الهندي (ناريندرا مودي) بأن إعادة بروز طرق التجارة المختلفة سيسهم في ازدهار آسيا خلال هذا القرن، مثال ذلك طريق الحرير والتوابل الذي يسهم في تبادل الثقافات والأفكار والدين، كما إن الهند يمكن أن تستفاد من خبرة الصيني في مجال البنى التحتية من أجل تطوير قطاعها الصناعي، وعلى العكس فإن الصين يمكن أن تستفاد من خبرة الهند في مجال البرمجيات لكي تصبح ذات كفاءه عالية قادرة على التنافس⁽¹⁰⁾.

إن العالم بحاجة إلى أن يعيش البلدان بسلام، مما يعود بالنفع على العالم أجمع، وبناءً على ذلك فإن الصين والهند قد تبادلوا الزيارات من أجل رفع الشك الموجود بينهما، وعليه فإن الصين قد سمحت للسلع الهندية من أدوية، ومجوهرات، ومنسوجات، وأحجار كريمة، ورز بسمتي، وخضروات، وفواكه، وغيرها، للوصول إلى الأسواق من أجل تقليل الفجوات التجارية، وفي سبتمبر عام (2014) وقعت وزيره التجارة الهندية (نيرمالا سيتارامان)، ووزير التجارة الصيني (قاو هو تشنغ)، بحضور رؤساء الدولتين على خطة خمسية للتجارة والتنمية من أجل الحد من الخلل التجاري لكلاهما، فضلاً عن تعزيز التعاون الاستثماري، مما أدى إلى فتح باب جديد للعلاقات الاقتصادية بينهما، إذ إن الهند تحتاج واقعاً على المدى الطويل إلى علاقة دفيئة مع الصين للقيام بالتنمية، خصوصاً أن الصين مستعدة لإعطاء الأموال الكافية للهند، وتسهيل وصولها إلى الأسواق والتكنولوجيا⁽¹¹⁾.

وقد تم الاتفاق في عام (2015) خلال زيارة (ناريندرا مودي) إلى الصين على أن يقوما بإيجاد الحلول من أجل إزالة المشكلات، التي تعيق التجارة والاستثمار بينهما، من خلال تسهيل وصول كل منها إلى أسواق الدولة الأخرى بصورة كبيرة، فضلاً عن قيام الحكومات المحلية بتعزيز التبادل التجاري، وتحقيق الاستغلال الأمثل في القطاعات المحددة ضمن خطة التنمية والتجارة الخمسية الموقعة في سبتمبر عام (2014)، التي تشمل الأدوية، والسياحة، وخدمات التكنولوجيا، والمنسوجات، والمنتجات الزراعية الهندية⁽¹²⁾.

كما عمل الطرفان على التخفيف من التجارة غير متوازنة من أجل استدامتها، فضلاً عن الحوار من أجل استكشاف مجالات جديدة للتعاون الاقتصادي، وقد تبين لرؤساء الدولتين أن الزيارات المتبادلة بينهما لها دور إيجابي في تعزيز الاستثمار، وعليه يمكن القول بأن الصين قد حلت محل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أكبر شريك للهند في عام (2018)، إذ بلغت التجارة الثنائية (95.54) مليار دولار أمريكي⁽¹³⁾.

ج. التبادلات الثقافية

إن التبادل الثقافي والروحي أمر مهم في سياسة (ناريندرا مودي) الإقليمية، فقد قدم فرصاً غير مسبقة للصين، إذ اتفق كلا البلدين مؤخراً على أن عملية التبادل الثقافي أمر مهم، وعليه قامت فرقة (قوانغتشو) البهلوانية بزيارة (نيودلهي) و (غوجارات) وقدمت عرضاً هناك، إذ ألقت كلمتها على الجمهور خلال مهرجان الربيع الصيني التقليدي، كما تلقى معرض الأعمال الفنية الجميلة للصين المعاصرة في عام (2015) استقبلاً حاراً في دلهي، مما أدى إلى تعاون ثنائي في المجالات الثقافية والمجالات الأخرى من أجل تعزيز الشراكة والتنمية بشكل أكبر، كما إن عدد المواطنين الصينيين الذين يزورون الهند يتزايد بسرعة، فضلاً عن أن الدولتين كان ليهما شعور بالدفء تجاه بعضهما، من خلال زيارتهما المتبادلة، إذ زار (ناريندرا مودي شيان) الصين عام (2015)، التي تعدّ رمزاً شاهداً على المبادلات الودية القديمة بين الدولتين الصينية والهندية وانعكاسها الإيجابي، فضلاً عن زيارة (مودي) لتيراكوتا وويروز الشهير ومعبد داكسينشان، وقيام ثلاثة هنود بارزين بتدريس البوذية والتعريف بها منذ أكثر من (1400) عام، كما إن حدث اليوجا تايشي، الذي جمع أكثر من (400) شخص تتراوح أعمارهم بين (8 و 80) عامًا في معبد السماء في بكين، وفي الواقع للزيارة تداعيات كبيرة ودور إيجابي واضح يعزز من العلاقات الثقافية، إذ

إن الرئيس الهندي (ناريندرا مودي)، ورئيس مجلس الدولة (كه تشيانغ)، قد حضرا عرض اليوغا في 15 مايو 2015، كما اتفقا في 21 يونيو 2025 على العمل معاً بخصوص اليوم العالمي لليوغا⁽¹⁴⁾.

وقد عمل كلا البلدين على إنشاء منتدى لمراكز الفكر من خلال الحوار والتفاهم المشترك بينهما، وإضفاء الطابع المؤسسي والإعلامي للمنتدى من أجل أن يصبح ذا مستوى رفيع، إذ تم تكليف وزارة الخارجية الهندية والمكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني بعقد المنتدى سنوياً بالتناوب بينهما، كما إن بلدان العالم أكدت أن تحقيق التعاون يتم من خلال التجارة والتبادلات الأخرى بما يعزز الثقة بصورة واسعة، أي ما معناه أن الحدود يجب أن تكون جسراً للتبادل بدلاً من الصراع⁽¹⁵⁾.

د. التعاون العسكري

تمتلك كل من الصين والهند قوة عسكرية كبيرة، فالصين تحتل المركز الثالث من ناحية القوة النووية والفضائية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، لما تمتلكه من قدرات نووية وعسكرية، وكما تعد من أكبر جيوش العالم من ناحية العدد البشري، كما إن الميزانية العسكرية الصينية في تزايد مستمر من أجل تطوير مهارتها على مختلف المستويات الجوية البحرية والبرية⁽¹⁶⁾.

وفي المقابل، فإن الهند تحتل المركز الرابع وفقاً لتقرير (2013) global firepower كأكبر جيوش العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، وعليه يمكن القول بأن الهند شهدت في الألفية الجديدة تطوراً في المجال العسكري، سواء الجوي أو البحري بصورة كبيرة على مستوى التدريب والمعدات والأدوار⁽¹⁷⁾، ويتضح مما سبق، بأن التطوير العسكري لكلا البلدين أمر إيجابي يساعد على تحقيق الأمن من خلال التعاون بشكل فعال، ومثال ذلك هو تصديهما للقراصنة الصوماليين، ومواجهة الجرائم الإلكترونية والاقتصادية وتجارة الأسلحة غير الشرعية وغيرها من الجرائم العابرة للحدود، فضلاً عن دورهما المشترك في حفظ السلام الذي ترعاه الأمم المتحدة⁽¹⁸⁾.

وفي الجانب الآخر نجد أن التطور العسكري يمثل تحدياً يحول دون تطوير العلاقة بين البلدين بسبب الخوف من الطرف الآخر، إذ إن القدرة العسكرية للصين تفوق ما تمتلكه الهند،

الأمر الذي يشكل هاجسًا لدى الهند لكون كلا البلدين يسعيان إلى بسط نفوذهما في منطقة آسيا، فضلًا عن عدم وجود الثقة الكافية بسبب نظرية التهديد الصيني، الذي أخذ يزداد خلال السنوات الأخيرة⁽¹⁹⁾.

المبحث الثاني: أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه العلاقات الصينية-الهندية

أ. المشكلات الحدودية

لا تزال المشكلات الحدودية تمثل إحدى المعوقات أمام تطور العلاقة بين الصين والهند، وصعوبة إيجاد حل نهائي لهذه القضية، ومثال ذلك ثورة التبت التي أدت إلى هروب الحاكم الصيني (دالاي لاما) إلى دار أمسال، مما أدى إلى قيام الهند بفتح اللجوء له واتباعه، وترتب على ذلك غضب صيني سارع في حدوث مناوشات بين الجانبين على طول الحدود انتهى بهزيمة الهند، وعليه فقد أصبحت مصدرًا للتنافس بين الدولتين، في حين لم تستطيع الصين إرضاء الرأي العام في التبت أو الرأي العالمي بخصوص نواياها تجاه هذا الإقليم، وبذلك أصبحت جنوب آسيا مصدرًا للاحتكاك بين العملاقين الآسيويين، فضلًا عن قيام الصين بدعم باكستان بالأسلحة النووية والمعدات العسكرية، ودورها في كل من (نيبال، سريلانكا، ميانمار، جزر المالديف)، كل هذه الأمور أدت إلى استشعار الهند بالخطر المهدد لها من جانب الصين⁽²⁰⁾.

وعليه يتضح أن النزعة الوطنية لكلا البلدين في التوسع ستتواجه بمنافسة تعيق عملية التعاون بينهما، لذلك هنا يبرز دور الدولة في البلدين من أجل إيجاد أفضل سبل تتناغم بينهما، بعيدًا عن إرث الحروب بينهما والنزاعات الحدودية المستمرة في منطقة أكساي تشين، التي تديرها الصين، في حين أن الهند تطالب بها، ومنطقة أرونشال براديش، التي تديرها الهند، في وقت تطالب الصين بها، فضلًا عن الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، الذي يعد جزءًا من مبادرة الصين مما سيؤدي إلى زيادة نفوذ الصين، ودمار الهند من خلال مطالبة كشمير بالسيادة الخاصة بالهند⁽²¹⁾.

ب. العجز في التبادلات التجارية بين البلدين

شهدت التبادلات التجارية في كلا البلدين خلال السنوات الأخيرة نموًا اقتصاديًا متسارعًا، إلا أن الصين تحققت نموًا اقتصاديًا أكبر من الهند، إذ بلغ العجز التجاري للهند مع الصين فعليًا نحو (40) مليار دولار، وممكن أن يزداد خلال السنوات المقبلة، وعليه فإن الهند تجد بأن الوضع ليس في صالحها، إذ لا بد من إيجاد حلول، فالإحصائيات تبين أن واردات الهند للصين في عام (2020) قد كانت تبلغ (7 و58) مليار دولار أمريكي، وهو ما يختلف تمامًا مع واردات الهند مع شركائها في الولايات المتحدة والإمارات اللذين يحتلان المرتبة الثانية والثالثة في إجمالي واردات الهند، أما بالنسبة للصادرات الهندية إلى الهند فقد بلغت (19) مليار أمريكي، وعليه عملت الهند في عام (2020) بحظر العديد من تطبيقات الهواتف الصينية بحجة أنها تهدد الأمن القومي الهندي، كما قامت بتقليل استثمارات الصين القادمة إليها، وأبطأت الرد على (150) طلبًا استثماريًا صينيًا، تزيد قيمته عن ملياري دولار أمريكي⁽²²⁾.

وهو على العكس مما تم الترويج له من أن الرئيس الصيني سيعلم عن استثمارات تقدر بـ (100) مليار دولار في الهند، إلا أن الرقم الحقيقي قد بلغ (20) مليار دولار، ووفقًا لبعض التقارير يتضح أن سبب تراجع هذه الاستثمارات يعود إلى قيام الرئيس الهندي بالقول إن هناك بعض الأمور الاستراتيجية بحاجة إلى إيجاد حلول مناسبة، مثال ذلك هو عدم ضبط النفس من الصين، بما يتعلق بقضية الحدود، وعدم وجود رغبة لدى الصين في التقليل من العدائية في المواجهات العسكرية عند حدود جبال الهيمالايا، مما خلق شعورًا لدى الهند بأن الصين تعمل على ضخ استثمارات واسعة في الهند، إذ كان موقف الهند مرتبًا حيال القضايا الاستراتيجية، والسبب في ذلك يعود إلى أن الميزان التجاري يميل للصين على صالح الهند، وبالتالي يمكن استمالة الهند عن طريق الإقناع أو الضغط⁽²³⁾.

ج-المنافسة الاقليمية من اجل الهيمنة والنفوذ

إن كلا الدولتين يعملان من أجل اكتساب نفوذ لهما في آسيا لتحقيق مصالحهما السياسية والاقتصادية، فعلى مستوى الجانب الصيني فإنه يسعى لتوسع نفوذه في المنطقة لتحقيق الهيمنة، كما إنها وقفت مع باكستان في العديد من الأمور، فضلاً عن تقارب الصين من بنجلادش والنيبال الحليفين التقليديين للهند، فالصين عملت على تحقيق استثمار واسع في البنية التحتية للنيبال وربط التبت معها، وقيامها بالعمل ذاته في بنجلاديش من خلال ربطها بمقاطعة يونان الصينية، الأمر الذي أدى إلى توسع المنافسة الصينية الهندية، فضلاً عن قيام الصين بالتعاون مع سريلانكا بإنشاء ميناء في أعماق بحار هامبانتوتا من أجل احتواء الهند في محيطها الهندي وتقليل تواجدها في سريلانكا، وجنوب آسيا لإحباط محاولتها لأجل ترتيب العلاقة الأمنية مع جيرانها⁽²⁴⁾.

وعليه فإن الصين تسعى لتقليل النفوذ الهندي في جنوب آسيا من أجل المنافسة بما يحقق نوعاً من التوازن بينهما، ومثال ذلك استخدام الصين مبادرة الحزم والطريق كأداة غير عسكرية من أجل تأكيد وجودها في المنطقة الأوراسية، وقد حصلت هذه المبادرات على تأييد من (بنجلاديش ونيبال وسريلانكا وفوداً) من أجل المشاركة في مبادرة الحزام والطريق المنعقدة في بكين بتاريخ (14 مايو 2017)، مما أدى إلى قيام الهند بالعمل من أجل احتواء الصين في جنوب شرق آسيا⁽²⁵⁾.

وقد عملت الهند على تعدد العلاقات السياسية والاقتصادية في جنوب آسيا، وعليه فقد قامت السياسة الخارجية بتحديد أهدافها الاقتصادية من أجل تحقيق النمو في شرق وجنوب آسيا كون تلك الدول ذات تحرر اقتصادي⁽²⁶⁾.

كما إن الهند اتضحت سياستها تجاه الشرق في عهد رئيس الوزراء (ناريندرا مودي) من أجل تقوية العلاقات مع دول جنوب شرق آسيا، وعليه فإن الصين التي تعمل لتحقيق الهيمنة والسيطرة في هذه الدول كان لا بد لها من إيجاد توازن خارجي تتمثل بالتحالف الأمني الرباعي (كواد) بين كل من الهند وأستراليا واليابان والولايات المتحدة⁽²⁷⁾، فضلاً عن أن قيام هذه التجربة

من أجل إيجاد حليف، حدثت مع اليابان كونها منافسًا للصين، وعليه فقد عملت اليابان على إقامة علاقة مع الهند لتوازي قوة الصين⁽²⁸⁾.

وفي ظل اشتداد المنافسة بين الدول برزت التوازنات والتحالفات كصفة أساسية في آسيا، إذ إن الهند وجدت لها شركة اقتصادية واستراتيجية مع فيتنام وسنغافورة، فضلاً عن تحقيق التعاون الأمني مع اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية في الجانب البحري، وقيامها بشراكات مع الولايات المتحدة لزيادة نفوذها في المحيط الهندي وروسيا التي تعد حليفاً قوياً للصين ومورداً للسلاح، فضلاً عن المناورات العسكرية بينهما في ميناء بالتجسك والمحيط الهادي في سبتمبر عام (2017)، كما إن الصين والهند تتحالف حينما يتعلق الأمر بباكستان، وعلى العكس، فإن الصين وروسيا يتحالفان حينما يتعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية في وجودها بآسيا، ويتبين مما سبق مدى التداخلات الإقليمية والعالمية بشكل واضح في منطقة آسيا، مما سيؤدي إلى تأثيره في العلاقات بين كل من الصين والهند، كما إن الاستقرار والأمن لا يتحقق في منطقة آسيا إلا من خلال مشاركة الدول الكبرى والصغرى في تحقيقه⁽²⁹⁾.

د. آثار فايروس كورونا (كوفيد-19)

انضم مؤخراً العديد من السياسيين ووسائل الإعلام الهندية إلى وجهات النظر التي تشير إلى أن الصين وراء وباء (فايروس كوفيد - 19 - المعروف باسم كورونا)، إذ كتب أحد المحللين الهنود أن الصين لو تصرفت مع هذا الوباء بالوقت المناسب من خلال إيقاف الرحلات المتوجهة إلى الخارج في ديسمبر عام (2019) لما انتشر هذا الوباء المميت بهذه الصورة الكبيرة، كما يرى هؤلاء أن التوتر الذي حدث على الحدود الصينية الهندية في يونيو عام (2020) قد يرتبط برغبة الصين من أجل الضغط على الهند حتى لا تنضم إلى دول أخرى في المطالبة بمساءلة الصين عن إدارتها للفيروس، فضلاً عن هذا فقد عملت جائحة كورونا على خروج بعض الشركات العالمية من الصين، ونقل التوريد الخاص بها إلى دول أخرى، وعليه فقد بدأت الهند تضع نفسها كمركز بديل لهذه الاستثمارات⁽³⁰⁾.

كما يشير المحللون الهنديون إلى أن التوتر الحدودي الذي تسببه الصين يهدف إلى خلق بيئة غير مستقرة، الأمر الذي يؤدي إلى إبعاد هذه الاستثمارات الأجنبية التي تتطلب وجود أمن

واستقرار، كما إن هذه التوترات سوف تعمل على تشتت انتباه الهند نحو تحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية، وقد تجبر على زيادة التحويل لمواردها من أجل تعزيز دفاعاتها، الأمر الذي يؤدي إلى تأثير اقتصادها، وترجع فكرة حل الخلافات الحدودية عن طريق الحلول السلمية، لذلك فإن هؤلاء المحللون يرون أن على الهند استيعاب فكرة أن هناك دولاً مجاورة كالصين تعمل على منع صعودهم كقوة اقتصادية، ومنعهم من تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا من أجل ضمان أمن وعمق الهند الاستراتيجي، وعليه يمكن القول بأن جائحة كورونا ربما لم تكن ذات تأثير مباشر إلا أنها من المتوقع أن تؤثر في طبيعة العلاقات الثنائية المتزايدة بينهما، وحدث المزيد من الخلافات من أجل الفصل بين الولايات المتحدة والصين بسبب وضع الهند كحليف للولايات المتحدة، وذات مصلحة في التوجهات المتوقعة لسلاسل التوريد العالمي، وزيادة اليقين بأن العلاقة بين الهند والصين قد تؤثر بشكل كبير ما لم تتم إدارتها بصورة سليمة⁽³¹⁾.

المبحث الثالث: الأفق المستقبلية للعلاقات الصينية - الهندية في النظام الدولي

إن الاستشراف بالمستقبل يعد ذات أهمية كبيرة لكلا الدولتين في النظام الدولي، وبالذات بعد تراجع القطبية الأحادية بعد أحداث (11 أيلول 2001)، ووجود زيادة في القوى والنفوذ للدول الصاعدة والكبرى، منها الصين والهند كقوتين آسيويتين، وذات دور مؤثر ليس على الساحة الإقليمية فقط، بل الساحة الدولية.

إن هناك مشتركات بين كلا الدولتين، تدفع بهما نحو التعاون، ومن هذه الأمور هو التقارب الجغرافي، الذي دفع نحو الهجرة المتبادلة بين الدولتين⁽³²⁾، مما يحتم عليهما العمل على تحسين العلاقات المتبادلة، فالهند والصين يعدان من البلدان النامية، الأمر الذي يدفعهما إلى تجاوز الخلافات التجارية أو النزاعات المنتشرة في عدد من المناطق، والتي تعلن من الدول المتراجعة أمام الدول الصاعدة، فالعلاقة بين الصين والهند بحاجة إلى الاستقرار السياسي والعسكري، وعادة ما تكون الدول الكبرى سبباً في افتعال عدم الاستقرار⁽³³⁾.

كما إن الاقتصاد الصيني احتل مكان الولايات المتحدة الأمريكية في عام (2014)، إذ وصل نصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي (16.5%)، ومن المتوقع أن يصل إلى (20%) في عام (2030)⁽³⁴⁾، وفي الجانب الآخر نجد أن الهند يتوقع أن تحتل المركز الخامس

كأكبر اقتصاد في عام 2025، والوصول إلى المركز الثالث في عام (2030) من خلال تطوير قطاعها الزراعي⁽³⁵⁾.

بالرغم من المصالح المختلفة لتحقيق استقرارهما الإقليمي والسيطرة على مصادر الطاقة، إلا أن هناك العديد من الخلافات تؤدي إلى المنافسة بينهما، منها المشكلات الحدودية⁽³⁶⁾، فضلاً عن الاختلاف بينهما بشأن بحر الصين، الذي تعدّه الصين ملكاً لها، وذلك بسبب أهميته التجارية كونه يربط الشرق والغرب، إلا أنها لا تعيق تطور العلاقة⁽³⁷⁾، فضلاً عن النزاع بشأن إقليم التبت أو ما يعرف من الهند بهضبة (دوكلام) الممتد على طول أربعة آلاف كيلو متر، الذي تعدّه الصين جزءاً منها، فضلاً عن منطقة أكساي الخالية من البشر، والموجودة بها العديد من البحيرات المالحة، التي تعدّها الصين أيضاً جزءاً من إقليم شنجانغ، الذي تطالب به الهند على أنه جزء من منطقة لاداخ التي تقع في إقليم جامو وكشمير، إذ إنه في حال صعوبة إيجاد حلول للمشكلات الحدودية، فإن هذا الأمر يهدد بحرب شاملة⁽³⁸⁾.

فضلاً عن قضية تايوان وتطور العلاقة بين كل من الهند وتايوان، لا سيما بعد قيام الهند بتعيين مبعوث دبلوماسي رفيع لها في عام (2019)، إذ إن الصين تعد تايوان خطها الدفاعي الأول على الحدود البحرية الصينية، فالصين تعتبر تايوان خط الدفاع الأول على الحدود البحرية الصينية من خلال قيامها بنشر القاذفات والصواريخ والطائرات المقاتلة وحاملات الطائرات، وعليه فإن بقاء التطور في الهندية - التايوانية يعدّ واحداً من أسباب الصراع الهندي - الصيني⁽³⁹⁾.

ورغم تنامي التعاون الاقتصادي بين الصين والهند خلال السنوات السابقة، إلا أن الهند تعاني من عجز تجاري كبير بالنسبة للصين، إذ تشير الأرقام التجارية إلى أن الهند تعد من أكبر الدول استيراداً للسلع الاستهلاكية الصينية، إذ إن الصادرات الهندية إلى الصين بلغت (16،7) مليار دولار، في حين بلغت الواردات نحو (70،3) مليار دولار، وعليه فإن هناك خللاً في الميزان التجاري يقدر بـ (53،6) مليار دولار⁽⁴⁰⁾، والسبب في ذلك يعود إلى صعوبة وصول الشركات الصينية بسرعة إلى الشركات الهندية للأدوية لإتمام إجراءات التسجيل، مما يؤدي إلى صراع اقتصادي بينهما⁽⁴¹⁾.

إن التبادل الاقتصادي بين البلدين قد شهد ارتفاعاً تدريجياً مستمراً، وقد أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة التجارة الهندية في عام (2020) بأن الصين تعد أكبر شريك تجاري للهند، إذ

بلغت حجم التجارة بين البلدين نحو (77,7) مليار دولار أمريكي، وقد وصل إلى (100) مليار دولار أمريكي في عام (2021) (أي دلائل لاستعاد الصين 2021)، وعليه فإن الهند ما زالت تعتمد بدرجة واسعة على السلع المصنوعة في الصين منها الأجهزة الثقيلة والآلات الثقيلة والهواتف الذكية والأجهزة الكهربائية ومنتجات الصلب الجاهزة، وقطع غيار السيارات، وغيرها من الموارد، التي تدفع نحو تحقيق التعاون بين الدولتين. (الصين تحت الهند على توفير مناخ 2022).

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي السريع لكلا الدولتين، إلا أنهما يحتاجان إلى مزيد من الطاقة، لذلك بحثت الهند عن موطن قدم لها في البحر الصيني الجنوبي، لا سيما مع تخفيض منطقة الشرق الأوسط من إمدادات الطاقة إلى (60%)، الأمر الذي ينذر باحتمال قيام صراع عسكري بين الصين والهند⁽⁴²⁾.

أما في المجال الأمني، فقد تعهدت كلا الدولتين من أجل التعاون في مكافحة الإرهاب، من خلال تبادل الخبرات المتعلقة بالخطف، واحتجاز الرهائن، ومكافحة المخدرات، والجرائم الإلكترونية والاقتصادية، والهجرة غير المشروعة، فضلاً عن الأنشطة الإرهابية الأخرى⁽⁴³⁾.

وفي المجال السياسي فقد تبادل رؤساء الدولتين الزيارات المتبادلة، إذ زار الرئيس الهندي (ناريندرا مودي) الصين خمس مرات خلال خمس سنوات، وهو عدد ليس بالقليل بالنسبة للزيارات لبلد واحد، كما إنه التقى بالرئيس الصيني (شي جين بينغ) ثماني عشرة مرة، وهو رقم كبير، مما يعكس التطور الإيجابي في علاقة البلدين⁽⁴⁴⁾.

ومما سبق؛ يتضح أن العلاقة بين الصين والهند تعد واحدة من أهم العلاقات الدولية خلال العقود القادمة، وذلك من خلال التقارب السياسي والاقتصادي والأمني من أجل الاستقرار الإقليمي والدولي، كما إن الاعتماد المتبادل هو أساس التنافس السلمي الذي يؤدي إلى تعزيز مكانتهما الاقتصادية والسياسية، إذ إن الهند تعرف ضرورة احتياجها إلى الاستثمارات الصينية، وعليه ينبغي عليها التنسيق مع الصين على المستوى الدولي، في المقابل فإن الصين تعرف أهمية مشروع طريق الحرير الجديد، والذي لا يمكن أن يتحقق بعيداً عن التعاون مع الهند.

الخاتمة

إن العلاقات الهندية الصينية تعد فريدة ليس في القارة الآسيوية فقط، بل على الساحة الدولية أيضاً، وتربطهما أمور مشتركة عدة، وتمثل الحدود أحد أهم هذه الأمور المشتركة، فالهند والصين يعدان من أقدم الحضارات القديمة، وذات كثافة سكانية هي الأعلى في العالم، والأسرع في تحقيق النمو الاقتصادي، والاقتصاديات ذات النمو السريع، الأمر الذي يعني كبر سوقهما، كما إن كلا الدولتين عملتا على تأمين مصادر تحتاجها للقيام بتسريع النمو الاقتصادي، وقد قدمت الصين والهند أنموذجاً بارزاً في مجال النهضة، وتحقيق النمو، فالصين نجحت في توجيه سياستها المستقبلية، وفي جذب أنظار العالم إليها كقوة في قيادة الاقتصاد العالمي، وربما السياسية العالمية مستقبلاً، أما الهند فإنها نجحت في المجال التكنولوجي الخاص بالحاسبات، الأمر الذي جعلها تكتسب مكانة دولية مهمة، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تكون معدلات النمو بطيئة، وتندر بخطر لا سيما في عدم تحقيق الرفاهية للمجتمع الهندي مقارنة مع المجتمع الصيني.

فالعلاقات بين الطرفين شهدت تحسناً خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تتراجع بين فترة وأخرى بسبب التفاعلات الدولية في مختلف المجالات، فعلى الرغم من وجود التعاون بين الطرفين وبالذات في المجال الاقتصادي، إلا أن بعض المحددات تعيق تحقيق التعاون المطلوب، وعليه فإن الوقت قد حان من أجل حل مشكلتهما أو تقليصهما من أجل تحقيق التقارب والتعاون فيما بينهما، من خلال التخلص من عبء الماضي، وإظهار مبدأ الأمن المشترك في مواجهة التهديدات العابرة للحدود الوطنية وكبحها للوصول إلى التقارب في مختلف المجالات.

وفي الختام يمكن القول بأن القدرة بين الدولتين على فض النزاعات، وتحقيق التعاون، يعتمد على الكيفية التي يقرران فيها معالجة المشكلات من أجل تعزيز الثقة المتبادلة، كما إن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تعد واحدة من أهم العلاقات في سيناريو الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن يستمر البلدان بهذا التوجه خلال السنوات المقبلة، فعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بمستقبل العلاقة بين البلدين إلا أنه يمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تزداد قوتها بشكل يحول دون حدوث مواجهة، وذلك لأن دول العالم التجارية والاقتصادية لا تترك مجالاً للصدمات والمواجهات لأن هذه المواجهات لن تؤثر على البلدين فقط بل على القارة الآسيوية بشكل عام.

الاستنتاجات

1. إن كلا الدولتين (الصين-الهند) يتمتعان بالقرب الجغرافي، الأمر الذي يزيد التفاعل فيما بينهما، إذ إن القوى الإقليمية المتجاورة تعمل على بناء أطر أمنية من أجل تحقيق الهيمنة، إلا أنه بسبب تكاليف التصادم العسكري، فإن الدول تلجأ إلى التحالفات والشراكات السياسية، وتوظيف الأدوات الاقتصادية، لا سيما في ظل العولمة التي مكنت هذه الدول من الاستثمار بدرجة كبيرة، وهذا الأمر عكس ما جاءت به النظرية البنوية التي تؤكد أن الدول الصغيرة لا تمتلك القوة المؤثرة في علاقاتها مع الدول الكبرى، ففي عصر العولمة، فإن الدول الصاعدة تحدد وفق الاعتبارات الاقتصادية، الأمر الذي يعمل على إعطاء فرص للدول الصغرى من أجل تحقيق مكاسبها، وبذلك فإن الدول ستعمل في مجال الاعتماد المتبادل بعيداً عن الصراع.
2. إن كلاً من الهند والصين يتطلع للحصول على مكانة دولية، من خلال القوة والنفوذ في قارة آسيا، ولكن لا يمكن تحقيق هذا الأمر بسرعة ودون الشراكة بينهما في الحد من المشكلات المختلفة سواء الحدودية أو القضايا الأمنية وغيرها، كما إن حصول أي تراجع في طبيعة العلاقات السياسية أو الاقتصادية لكلا البلدين سيؤدي إلى انحدار واضح في البيئة الإقليمية والعالمية وانعكاس ذلك على مكانتهما الدولية.
3. إن حصول الصراع أو الاختلاف في العلاقات الهندية الصينية يعد أمراً طبيعياً في العلاقات الدولية، والسبب في ذلك يعود إلى أن كلا الدولتين تسعيان نحو تحقيق مصالحهما؛ لذلك فإن تحديد السيناريو المستقبلي فيما إذ كان تعاونياً أو صراعاً يعدّ أمراً معقداً في ظل التغيرات والظروف الدولية التي تعدّ سمتها الأساس التعقيد.
4. إن العلاقات الصينية - الهندية تعدّ واحدة من الأمور المهمة لتحقيق الأمن الإقليمي والدولي، ومن أبرز ملامح هذه العلاقات هو الجانب السياسية والدبلوماسية، وتبين ذلك من خلال تبادل الزيارات بين قادة البلدين، الأمر الذي يعطي طابعاً إيجابياً لنجاح هذه العلاقة، كما إن العلاقات الاقتصادي والتجاري قد تطورت بينهما، وبذلك تشكل حل للمشكلات بين الطرفين، وبيان ذلك من خلال التبادل التجاري بين الجانبين، كما إن الجانب الأمني والعسكري كان له دور مهم ومؤثر في طبيعة العلاقة لكي يستفاد كلا

الطرفين من الآخر، واتضحت أهمية الجانب العسكري من خلال تبادل قادة القواعد القريبة من الحدود الزيارات المتبادلة، فضلاً عن قيامها بالمناورات البحرية المشتركة، وتبادل التجارب المتعلقة في مواجهة الإرهاب، الأمر الذي أدى إلى تقدم العلاقات بينهما، وتقديم جانب التعاون على جانب الصراع.

5. إن المشكلات الحدودية تعدّ إحدى أهم المحددات في طبيعة العلاقات الهندية-الصينية، مشكلة التبت هي واحدة من هذه المشكلات، والسبب في ذلك يعود إلى رفض كلا الطرفين تحويل هذه الحدود إلى حدود دولية معترف بها، وبذلك أصبح الخلاف الحدودي سمة رئيسة للعلاقة بين الطرفين، كما إن مشكلة كشمير تعدّ من المشكلات المؤثرة في طبيعة العلاقات، والسبب في ذلك يعود إلى موقعها المهم في جنوب آسيا، والذي يحقق التوازن بين القوى في جنوب آسيا، أي التوازن بين الصين والهند، فضلاً عن ذلك؛ فإن مشكلة تايوان تعدّ أيضاً من الأمور المؤثرة في التوازن الاستراتيجي للبيئة الإقليمية، لما لها من تأثير على الجانب الأمني والاستقرار في المنطقة، كما إن الصين أعلنت عن موقفها الرسمي تجاه مشكلة تايوان بالقول إن علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى مرتبطة بشكل أساس بهذه المشكلة، إلا أن الهند قد توجهت نحو إقامة علاقة مع تايوان، الأمر الذي يهدد العلاقة بين الجانبين.

التوصيات

1. ينبغي على كلا الدولتين حل المشكلات الحدودية من خلال التفاوض الدبلوماسي، الذي يؤدي إلى إنهاء النزاع بصورة سلمية، فضلاً عن الاستفادة من الوساطات الدولية أو أطراف الحياد من أجل استمرار الحوار بينهما للوصول لحول إيجابية.
2. تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدولتين من خلال تشجيع زيادة التبادل التجاري، وتشجيع الاستثمارات في المجالات المختلفة (البنى التحتية، التكنولوجيا، الطاقة) وغيرها بما يؤدي إلى تخفيض حدة التوتر السياسي، وتحسين العلاقة بما يسهم في تطوير التفاهات التجارية بينهما.
3. إيجاد تقارب بينهما في مناطق التنافس في جنوب آسيا والمحيط الهندي مما يؤدي إلى تطوير العلاقة بينهما.

- (1) Ratha, Keshab Chandra, and Sushanta Kumar Mahaptra. 2015. "Recasting Sino-Indian Relations: Towards A Closer Development Partnership." *Strategic Analysis* 39, no.6: 696-709.
- (2) Ratha, Keshab Chandra, and Sushanta Kumar Mahaptra ,2015, op.cit
- (3) Pant, Harsh V.,and Kartik Bommakanti.2019. "Indias National Security. Challenges and Dilemmas". *International Affairs*95 ,no.4:835-57.
- (4) The Hindu. 2020. "70 Years of Diplomatic Relations Between China and India: 1950-2020." March13, 2020.
- (5) Maurya, D. Kumar.2017."Recent Development of Sino-Indian Relations: Economic Perspective." *International Journal of English Language* 5,no.8:1215-20.
- (6) Ratha, Keshab Chandra, and Sushanta Kumar Mahaptra,2015, op.cit
- (7) Vandewalle, Laurence.2016. "India and Chine: Too Close for Comfort?" *European Parliament. Policy Department.* July 2016.
- (8) Singh, Zorawar Daulet.2014. "A New Chine Engages India." *Economic and Political Weekly* 48, no.39 (September):10-13.
- (9) Sahu, Dipika.2018. "Impact of Bilateral Trade Between India and China on Economic Growth of India." *International Journal of Management, IT and Engineering* 8,no.2 (February): 183-96.
- (10) Government of India.2015." Joint Statement between the India and China during Prime Ministers visit to China."May 16, 2015.<https://www.business-standard.com/article/government-press-release/joint-statement-between-the-india-and-china-during-prime-minister-s-115051500305-1.html>.
- (11) Saran, Shyam. 2017. "Changing Dynamics in India-China Relations." *China Report* 53, no.2:72-95.
- (12) Cunningham, Philip.2020. "A Diplomatic Precedent for Resolving Sino-Indian Tensions." July 2,2020.<https://www.chinauasfocus.com/peace-security/a-diplomatic- precedent- for -resolving- sino-indian- tensions>.
- (13) Choudhry, Misbah Tanveer, Enrico Marelli, and Marcello Signorelli.2020. "China and India's Global Integration in the Process of Economic Development." In *China-India Relations: Geo-political Competition, Economic Cooperation, Cultural Exchange and Business Ties*, edited by Young Chan Kim ,59-80. Switzerland: Springer.
- (14) Ratha, Keshab Chandra, and Sushanta Kumar Mahaptra,2015, op.cit
- (15) Passin, Herbert.1961. "Sino-Indian Cultural Relations." *The China Quarterly*, no.7 (September):85-100.
- (16) Sheen, Seong Ho. 2019. "Chinas Military Power Trajectory." *East Asia Institute.* Working Paper. April 2019, p5-6.
- (17) IBID
- (18) Pant, Harsh V, and Kartik Bommakanti,2019, op.cit

- (19) Gilboy, George J, and Eric Higinbotham.2014.” Double Trouble: A Realist View of Chinese and Indian power.” The Washington Quarterly36, no.3:125-42.
- (20) Acharya, Amitra. 2017. *East of India, South of China: Sion-Indian Encounters in Southeast Asia*. New Delhi: Oxford University press.
- (21) Wang, Bo, Pelagia Karpathiotaki, and Xinmin Sui.2019. “Interactive Management of Sino- Indian Border Disputes: A Game Theory Analysis.” *Journal of South Asian Studies* 7, no.3:67-81.
- (22) Ondris, Juraj. 2016.”China-India Relations in The New Millennium.” *Economic Review* 45, no. 2.:170-80.
- (23) Ministry of Commerce & Industry.2021.” Trade Deficit Between India and China,” PIB Delhi. February 3, 2021.
- (24) الأحمر فادي عبد الغني، المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني-الهندي، "المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، عدد4، مارس 2020، ص137.
- (25) المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني-الهندي، "المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المصدر نفسه.
- (26) لبنى جصاص، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج خضر باتنة/ كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص9-158.
- (27) أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا، المصدر نفسه.
- (28) Sundararman, Shankari.2018. “India-ASEAN Relations: Acting East in The Indo-Pacific.” *International Studies* 54, no.1(August):62-81.
- (29) بارواه براناميتا، انقلاب التحالفات: إعادة تشكيل العلاقات الإقليمية والدولية في شرق آسيا، 1 سبتمبر [https:// futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item2014](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item2014)
- (30) كمال محمد مصطفى، كورونا والفيل والتنين، المصري اليوم، 8 يونيو 2020، <https://www.almasryalyoum.com/news/details/19885832>
- (31) Rajagopalan, Rajeswari Pillai. 2020.” How Is COVID-19 Reshaping China-Indian Relations. April2, 2020. <https://thediomat.com/2020/04/how-is-covid-19-reshaping-china-india-relations/>.
- (32) ياسر خالد عبد، التنافس الاقتصادي والسياسي بين الهند والصين وآفاقه المستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2020، ص284.
- (33) وائل سعد، الصين والهند: التعددية القطبية قيد الإنجاز، تأريخ الزيارة 2022/6/27 تأريخ النشر 2018/5/6، متاح على الرابط <https://kassion.org>.
- (34) محمد أحمد عبد المعطي، اقتصاد العالم 2050 الصعود الآسيوي وتحولات ميزان القوى الاقتصادية، تقرير، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي-الإمارات، 2015، ص4.
- (35) صالح حسن، صحوة اقتصاد الهند... توقعات باحتلال المركز ال3 عالمياً في عام 2030، تأريخ الزيارة 2022/7/28 تأريخ النشر 2022/12/27، متاح على الرابط <https://al-ain.com>.
- (36) جهينة ربوح، التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2019، ص72.
- (37) عبد العزيز مهدي الراوي، العلاقات الصينية-الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، المجلة السياسية الدولية، العدد14، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، آذار 2010، ص152.
- (38) رنا أسامة، أول اشتباك حدودي دموي منذ عقود.. ماذا يحدث بين الصين والهند؟ تأريخ الزيارة 2022/7/4 تاريخ النشر 2020/6/16، متاح على الرابط: <https://www.masrawy.com>.

- (39) براكريتي غويتا، الهند والصين... صراع مستقبلي تحكمه رواسب التاريخ، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 15215، لندن، تأريخ النشر 2020/7/25.
- (40) الطاف موتي، ماذا لو قاطعت الهند المنتجات الصينية؟، موقع الجزيرة نت، تأريخ الزيارة 2022/7/6 تاريخ النشر 2020/7/6، متاح على الرابط <https://mubasher.aljazeera.net>.
- (41) الهند والصين... صراع مستقبلي تحكمه رواسب التاريخ، صحيفة الشرق الأوسط، مصدر سابق.
- (42) ياسر خالد عبد، (2020)، مصدر سابق.
- (43) وكالة شينخوا الصينية، الصين والهند تعززان التعاون في مكافحة الإرهاب، تاريخ الزيارة 2022/7/12 تاريخ النشر 2015/11/22، متاح على الرابط <http://arabic.news.cn>.
- (44) سوفجيت باغشي، لماذا تعود الهند إلى المسار الأوسط في الدبلوماسية الدولية؟، تاريخ الزيارة 2022/7/13 تاريخ النشر 2022/6/11، متاح على الرابط: <https://www.noonpost.com>.